تحليل موجز

نظرة على العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن

نظرة عامة:

مع تزايد استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عالميًا، يتزايد استخدام التكنولوجيا كأداة ضد النساء والفتيات فيما يعرف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (UN 29/11/2023). هناك عدة تعريفات لهذا النوع من العنف، ولكنه يشمل بشكل عام مجموعة من الأفعال الضارة بما في ذلك التحرش عبر الإنترنت، والتشهير، مشاركة المعلومات غير الموافق عليها الشخصية مثل الصور ومقاطع الفيديو الخاصة (UNFPA 03/2023). كذلك، يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا أعمال عنف يتم ارتكابها أو المساعدة فيها أو تضخيمها من خلال وسائل الإعلام الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستهدف الأفراد بناءً على الفروق الاجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث (CIGI 31/05/2023).

بحلول فبراير 4202، كان هناك حوالي 6.3 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء اليمن، أي ما يعادل ما يقرب من 01٪ من إجمالي السكان (DataReportal 23/02/2024). مع زيادة الوصول إلى الفضاءات الرقمية، تشهد اليمن أيضًا حالات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (Carnagie Endowment 11/04/2024). من بين الأنواع المعروفة لهذا العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات اليمنيات حالات التحرش عبر الإنترنت، والتشهير، والابتزاز الإلكتروني، وتسريب المعلومات/ كشف الهوية[1]، والتهديدات عبر الإنترنت بالاعتداء أو القتل وغيرها (Salam@ 10/2023; Carnegie Endowment 11/04/2024; Business and Human Rights Resource Centre 29/08/2023; FGD 11/06/2024).

يعزز العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن ديناميكيات النوع الاجتماعي غير المتكافئة القائمة على الاعراف الثقافية والاجتماعية، هذا النوع من العنف يقيد بشكل أكبر قدرة النساء والفتيات على الحركة وحرية التعبير، سواء في الفضاءات الرقمية أو في الحياة اليومية.

تتجاوز عواقب هذا النوع من العنف المجال الرقمي، حيث تؤثر بشكل عميق على حياة النساء والفتيات خارج الإنترنت. غالبًا ما تواجه الناجيات زيادة في مخاطر المشكلات الصحية العقلية، والعزلة الاجتماعية القسرية، والقيود الشديدة على الوصول إلى الفضاءات الرقمية كرد فعل وقائي يفرضه الرجال (Salam@ 10/2023). في الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن إلى تهديدات بالقتل حفاظاً على «الشرف»، أو الزواج القسري، أو الانتقال القسري من بيئة الناجية/ الناجي (UN Women 2022; Salam@ 10/2023; KII 25/07/2024; KII 29/08/2024; Al Mawqea Post 30/10/2022; FGD 11/06/2024).

تشير اغلب التقارير الى ان بيئة الحماية في اليمن معقدة وصعبة، حيث يفتقر الاطار القانوني في اليمن إلى القوانين المرتبطة بهذا النوع من العنف مباشرة ، وتُفرض معايير اجتماعية صارمة وقمعية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الصراع المستمر وآليات إنفاذ القانون غير الفعالة في تفاقم هذه التحديات. نتيجة لذلك، تجد العديد من النساء والفتيات أنفسهن محرومات من الوصول إلى العدالة أو الحماية في حال تعرضهن لهذا النوع من العنف.

على الرغم من حجم المشكلة وتأثيراتها السلبية ، لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن ظاهرة غير مدروسة إلى حد كبير ومهملة في النقاش الأوسع حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والحق في الوصول لمساحات آمنة للتعبير عن الرأي. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالموضوع في ثقافة متجذرة بعمق في الأدوار الاجتماعية التقليدية والتركيز على «الشرف".

النتائج الرئيسية:

- معظم حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن غير مُبلغ عنها، وذلك بسبب الوصمة الاجتماعية، والمخاوف الأمنية، وتفكك المؤسسات الحكومية، وآليات إنفاذ القانون غير الفعالة التي لا تركز عادة على الناجيات. في معظم الحالات، تختار النساء والفتيات اللواتي تعرضن لهذا النوع من العنف عدم الإبلاغ عنه.
- تواجه الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن تهديدات تتعلق بما يُعرف بـ»جرائم الشرف»، أو الطلاق، أو الزواج القسري. يتسبب هذا النوع من العنف في عواقب سلبية تؤثر على الحياة الرقمية والحياة الواقعية، حيث يعرض النساء والفتيات لخطر متزايد من المشكلات الصحية النفسية، والعزلة الاجتماعية القسرية، والقيود الكبيرة على وصولهن إلى الفضاءات الرقمية، مما يحد من حرياتهن بشكل أكبر.
- غياب الأطار القانوني وتطبيق القوانين غير الموجه لحماية الناجيات للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب الصراع المستمر وغياب القوانين فعالة للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، يزيد من التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في البحث عن الحماية والعدالة عندما يتعرضن لهذا العنف.
- يشير هذا التحليل الموجز الى عدة اشكال من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا مثل التشهير، والابتزاز، بهدف تثبيط مشاركة النساء في الشؤون العامة. وفقًا للمعلومات المتاحة، فإن النساء اللواتي يعملن كشخصيات عامة أو ناشطات أو يشاركن في العمل العام هن الاكثر عرضة للاستهداف بهذا النوع من العنف.
- يُعتبر تهديد العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (TFGBV) عائقًا كبيرًا أمام النساء، سواء على الإنترنت أو في حياتهن اليومية، ويقلل من القدرة على التعبير ويحد من الوصول الى المعلومات.

الهدف:

يهدف هذا التحليل الموجز إلى استكشاف ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن. ويسعى إلى تحليل الأساليب التي يتم من خلالها ارتكاب هذا النوع من العنف، وتقييم تأثيره على الناجيات، فضلاً عن استكشاف كيفية تعامل النساء والفتيات مع هذه التحديات في مجتمع يمني يتسم بالأدوار التقليدية للنساء والرجال والتركيز القوي على ثقافة «الشرف». بالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير الثغرات المعلوماتية الحالية التي تستدعي مزيدًا من البحث لفهم أعمق للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن.

1 هو شكل من أشكال التحرش عبر الإنترنت يتضمن فعل الكشف عن معلومات شخصية خاصة بشخص ما أو مشاركتها علنًا، مثل عنوان منزله أو رقم هاتفه أو بريده الإلكتروني أو تفاصيل شخصية أخرى، دون موافقته (lukuK 03/60/3202)

المنهجية:

- يعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على منهجية بحث نوعية، بناءً على البيانات المتاحة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن، بالإضافة إلى الأدبيات الأخرى تحديدا تحليلات أكاديمية وتقارير المنظمات غير الحكومية والمقالات الإعلامية التي ساعدت في تقديم المزيد من المعلومات عن الوضع في اليمن.
- إضافة إلى مراجعة البيانات الثانوية المحدودة المتاحة حول هذا الموضوع ، قامت "ACAPS" أيضًا بالتحقق من البيانات باستخدام عدة مصادر التي تم جمعها من مصادر أولية مثل مقابلات مع خبراء رئيسيين (KIIs) ونقاشات جماعية مركزة (FGDs):
- مقابلات مع خبراء رئيسيين: تم إجراء أربع مقابلات مع خبراء في المجال الإنساني ذوو معرفة عميقة في مجال حماية النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإعلام ومعرفة واسعة بالسياق الاجتماعي والسياسي اليمني. أجريت إحدى المقابلات مع خبير يغطي المناطق التي تسيطر عليها سلطة الأمر الواقع في شمال اليمن، وثلاث مع خبراء يغطون المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا في اليمن.
- نقاش جماعي مركّز: تم إجراء نقاش جماعي مركّز واحد يشمل المجتمع المدني اليمني والعاملين في المجال الإنساني. نظرًا للمخاوف الأمنية، تم إجراء مناقشة جماعية مركزة عبر الإنترنت وشملت خبراء وخبيرات من جميع أنحاء اليمن.
- نطاق التحليل: بالرغم من أن هذا التقرير يتناول جميع أنحاء اليمن، فإنه لا يقدم تحليلاً مفصلاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المناطق التي تسيطر عليها قوات الأمر الواقع وكذلك في المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، حيث تظل البيانات المتاحة في هذا السياق محدودة.

محددات التحليل

هناك ندرة عامة في البيانات حول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في سياق اليمن. غالبًا ما تعتمد البيانات الثانوية المتاحة حول هذا الموضوع على أسلوب صحفي مفتوح المصدر يتكون بشكل أساسي من أدلة قصصية بدلاً من تحليلات معمقة.

نظرًا للأعراف الاجتماعية التقليدية في اليمن، يُنظر إلى الموضوعات مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا مثل غيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنها مواضيع حساسة. وهذا يقيد بشدة إلى أي مدى يمكن مناقشة هذا النوع من العنف أو الإفصاح عنه أو التعامل معه من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية. كما يحد ذلك من كمية المعلومات المتاحة في اليمن.

بما أن هذا الموضوع يُعد مجالًا جديدًا نسبيًا في قطاع العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن المصطلحات والتعريفات والتدابير المرتبطة به لا تزال في مرحلة التطور، ونتيجة لذلك غالبًا ما تكون غير متسقة. في البيانات الثانوية، تم استخدام مصطلحات مثل «العنف السيبراني» و«الابتزاز» و«التهديد» ، مما يجعل من الصعب التمييز بين أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا المختلفة.

العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن:

أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن

في اليمن، يتم ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي في الغالب عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل واتساب وفيسبوك. وفقًا لأحد الخبراء الرئيسين، أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يتم ارتكابه في أغلب الأحيان عبر واتساب، لأنه القناة والاداة الأكثر استخداما للتواصل عبر الإنترنت في اليمن، حيث يمكن لمعظم الأشخاص الذين لديهم هواتف ذكية الوصول إلى هذه المنصة (KII 25/07/2024). ومع ذلك، فإن حجم العينة الصغير يعني أنه ليس من الواضح مدى انتشار استخدام المنصات الإلكترونية الأخرى لارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن.

تظهر الأدلة أن اختراق الهواتف الذكية الشخصية من خلال الروابط الوهمية واستهداف الهواتف المحمولة عبر الرسائل النصية يمثلان تكتيكات شائعة يستخدمها الجناة (Salam@ 10/2023; FGD 11/06/2024). كما ساهمت التكنولوجيا في تمكين الأفراد أو المجموعات المجهولة من ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا دون التعرض للعقاب (UNFPA 01/12/2021). وقد تم توثيق حالات من التحرش عبر الإنترنت من قبل أفراد مجهولين أو من خلال اتصالات غير مرغوب فيها، مما يؤثر بشكل مباشر على النساء والفتيات (KII 02/07/2024; FGD 11/06/2024).

تم توثيق حالات «الابتزاز الجنسي»، حيث يقوم الجناة بالحصول على صور خاصة للنساء والفتيات واستخدامها لأغراض الابتزاز (Fair Planet 27/01/2023). في معظم الحالات، يتمكن الجناة من الحصول على هذه الصور الخاصة من خلال استدراج النساء والفتيات إلى «علاقات رومانسية» من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حيث يتم التلاعب بهن لمشاركة صورهن بوسائل خادعة (Al Mawqea Post 30/10/2022). في حالات أخرى، تُسرق الصور الخاصة من قبل فنيي الهواتف عند إرسال النساء هواتفهن للصيانة (UN Women 2022; FGD 11/06/2024).

تُعتبر القرصنة وسيلة أخرى موثقة للوصول إلى الصور الخاصة، حيث يقوم الجناة باختراق الحسابات الشخصية لسرقة الصور الخاصة. بمجرد الحصول على الصور، قد يقوم الجناة بابتزاز الناجيات مقابل المال أو القيام بأفعال جنسية قسرية، مهددين بنشر الصور علنًا إذا لم تُلبَّ مطالبهم (Al Mawqea Post 30/10/2022). وقد أشار المشاركون في النقاش الجماعي المركّز (DGF) إلى أن هوية الجناة غالبًا ما يتبقى مجهولة أو غير معروفة، حيث إنهم يختبئون عادةً وراء أرقام خاصة أو يستخدمون هواتف تم تعقبها إلى دول أجنبية خارج اليمن، مما يجعل من الصعب التعرف عليهم (FGD 11/06/2024).

الجناة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن

تشير الأدلة المتاحة إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، مثل غيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، يُرتكب بشكل كبير من قبل الرجال ضد النساء والفتيات في اليمن. حيث كشف استطلاع أجرته منصة "03 itasnaM" وهي منصة استبيان عبر الإنترنت للشباب اليمني، أن من بين من لديهم وصول إلى الفضاءات الرقمية، حوالي 96% من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف السيبراني، والذي قد يشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، مقارنة بـ 23% من الذكور (Carnegie Endowment 11/04/2024). ومع ذلك، هناك تقارير متفرقة تشير إلى أن بعض النساء يشاركن أيضًا في حملات تشهير ضد نساء وفتيات أخريات، خاصة اللواتي لا يلتزمن بقواعد اللباس المحافظة (KII 02/07/2024).

لا يُعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (VBGFT) محصورًا في كونه يُرتكب فقط من قبل غرباء في جميع الحالات. حيث أشار أحد الخبراء الرئيسيين إلى وجود بعض الحوادث العامة التي بدت فيها النساء يتبعن أجندات شخصية أثناء ارتكابهن للعنف

القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا. على سبيل المثال، ذكر الخبير حادثة قامت فيها إحدى قريبات الفتاة بالتقاط صورة لها دون موافقتها وهي جالسة في حضن أخيها في سيارة مكتظة. ثم تم نشر هذه الصورة على نطاق واسع عبر الإنترنت دون موافقة الفتاة، مصحوبة بادعاءات كاذبة عن سلوك غير لائق، مما هدد سلامة الفتاة وكرامتها وآفاقها المستقبلية (KII 02/07/2024). يُظهر هذا أيضًا أن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا لا يُمارس دائمًا من قبل غرباء ، بل يمكن أن يُمارس أيضًا من قبل أفراد العائلة أو أشخاص معروفين للناجيات.

المجموعات الأكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن

تشير التحليلات إلى أن النساء والفتيات معرضات لخطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، حتى في حال عدم امتلاكهن وصولًا إلى الإنترنت، سواء كنّ يعشن في مناطق تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا أو في مناطق تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع (4202/70/20 IIK). بغض النظر عن الموقع، تُظهر البيانات المتاحة أن هناك مجموعات معينة من النساء الأكثر عرضة لهذا النوع من العنف مثل الناشطات، والصحفيات، والنساء المنخرطات في العمل المدني، والمؤثرات، والشخصيات العامة (Sana'a Center for Strategic Studies 04/09/2023; SMEX 19/06/2023; KII 02/07/2024; KII 10/07/2024). يبدو أن استهداف النساء اللواتي يتمتعن بظهور علني ويشغلن الفضاء العام يهدف إلى تثبيط النساء عن المشاركة في الشؤون العامة (Yemen Policy Center 12/2022; KII 10/07/2024). مثال صارخ على ذلك كان حملة تشويه شرسة استهدفت أستاذة في جامعة تعز، بسبب دفاعها عن حق المرأة اليمنية في الحصول على جواز سفر دون الحاجة إلى حضور أو موافقة «ولي الأمر». ونتيجة لذلك، اتُهمت الأستاذة زوراً بـ«مهاجمة الإسلام» ووُصفت بأنها امرأة «ذات سمعة مشكوك فيها» من قبل صحيفة إلكترونية يمنية .

وأشار أحد الخبراء الرئيسيين إلى أنه من الشائع استهداف الناشطات على منصات مثل X بسبب مواقفهن السياسية أو المدنية، حيث يلجأ الجناة إلى التشهير والقرصنة والابتزاز للضغط على النساء لتغيير موقفهن علنًا (4202/80/40 IIK). في بعض الحالات، يمكن أن يتطور التحرش القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت الذي يستهدف الشخصيات العامة والناشطات إلى تهديدات مباشرة، أو نشر صور مفبركة أو معلومات ملفقة كعمل من أعمال التشهير (Carnegie Endowment 11/04/2024; KII 02/07/2024).

تُعاني مجالات العمل المدني في اليمن، بما في ذلك القطاعين الإنساني والتنموي، من انتقادات عامة حادة. حيث تتعرض النساء العاملات في هذه المجالات لحملات تشهير مكثفة واتهامات تتعلق بانعدام الأخلاق. (Sana'a Center for Strategic Studies 04/09/2023). تشمل الإجراءات الموثقة ضد الناشطات والعاملات في مجال المساعدات الاحتجاز والسجن والتعذيب والاختطاف، بالإضافة إلى حملات منظمة على الإنترنت للسخرية منهن في اليمن والخارج (ACAPS 23/11/2023). تُظهر الأبحاث أن هذه الظاهرة تتجلى بشكل خاص في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع (AFD)، حيث يتم التقليل من شأن الناشطات، ويُشار إليهن بألقاب مثل «عملاء أجانب» أو «قوة ناعمة» تخدم الأجندات الغربية. (DAWN 15/03/2023; KII 10/07/2024). نتيجة لذلك، تصبح الناشطات والعاملات في مجالات العمل الإنساني أو التنموي عرضة للمحتوى التشهيري على الإنترنت، الذي يُروج له من قبل المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. (KII 02/07/2024; DAWN 15/03/2023). في هذا السياق، سعت حملة تضليل حديثة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى ربط النساء اليمنيات المشاركات في منظمات المجتمع المدني وبناء السلام بشبكات أجنبية يُزعم أنها تسعى إلى «تدمير» اليمن وتعزيز أجندات خفية. (DAWN 15/03/2023).

.في هذا الإطار، يتضح أن العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يقتصر على الناشطات أو العاملات في المجال السياسي، بل يشمل جميع النساء والفتيات اللاتي يشغلن أماكن عامة أو يعملن كشخصيات عامة، مما يعرضهن لخطر هذا النوع من العنف. ففي إحدى الحالات، قامت سلطات الأمر الواقع بسجن مدونة أزياء بدعوى السلوك غير اللائق، حيث اعتُبرت الملابس التي ارتدتها على الإنترنت كاشفة بشكل مفرط. (KII 10/07/2024).

آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن

التعرض للعنف الثانوي والمزيد من العنف الناجم عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا

في سياق المجتمعات التي تعطي أهمية كبيرة لمفهوم الشرف، يرتبط الشرف ارتباطًا وثيقًا بسمعة الأسرة. في هذه البيئة، يمكن أن تؤدي أي حادثة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا إلى إثارة الشكوك حول «شرف» الناجية، مما قد يترتب عليه عواقب وخيمة. وتعتبر حالات ما يُعرف بـ «جرائم الشرف» تجسيدًا متطرفًا لهذه الظاهرة، حيث يمكن أن يؤدي الشرف المدنس الناتج عن تجربة المرأة أو الفتاة مع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا إلى ارتكاب أعمال عنف من قبل أفراد الأسرة ضد الناجية، مما قد ينتهي بوفاتها. (Al Mawqea Post 30/10/2022; FGD 11/06/2024; KII 25/07/2024). أشار أحد الخبراء إلى أنه من الصعب تقدير عدد حالات ما يسمى "بجرائم الشرف» المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا؛ حيث نادرًا ما يُبلغ عن هذا العنف، وعندما تحدث حالات القتل ، نادرًا ما يتم الإبلاغ عنها على أنها جرائم شرف: "لقد رأينا بعض الحالات التي تعرضت فيها النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، وبسبب «العار» الذي جلبته للعائلة، قُتلت. العائلة تنفي وجود جريمة شرف وتقول إن الفتاة أو المرأة المعنية توفيت لأسباب طبيعية "(KII 25/07/2024).

وأشار خبير آخر إلى أنه «من أجل الحفاظ «على سمعة الأسرة، أُجبرت الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا على الزواج ضد إرادتهن، بما في ذلك الزواج من الرجال الذين قاموا بابتزازهن أو تهديدهن (KII 02/07/2024).

يؤكد هذا التحليل بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (VBGFT) يمكن أن يتفاقم ليصبح عنفًا أسريًا. ففي إحدى الحالات، قام فني هاتف بسرقة صور خاصة لامرأة لم تكن ترتدي الحجاب أثناء إصلاح جهازها، ثم قام بنشر هذه الصور على «فيسبوك» دون إذنها. وقد أسفر هذا الانتهاك عن حادث مأساوي أدى إلى وفاتها على يد زوجها.(UN Women 2022).

العزلة الاجتماعية القسرية والقيود المفروضة على التنقل

في السياق اليمني، يُعتبر العنف الرقمي ضد النساء ظاهرة متزايدة تعكس التحديات الاجتماعية والثقافية العميقة. فقد أسفر هذا النوع من العنف عن تفشي حالات العزلة الاجتماعية القسرية، مما أثر سلبًا على مشاركة النساء في الأنشطة الاجتماعية المتنوعة. كما يحد هذا العنف من قدرة النساء على التنقل بحرية، سواء في الفضاء الرقمي أو في الحياة اليومية، ويقيد قدرتهن على التعبير عن آرائهن وأفكارهن بشكل مستقل. نتيجة لذلك، تستمر الهيمنة الذكورية في المجتمع، مما يعزز من التفاوتات القائمة ويعيق تقدم النساء نحو تحقيق المساواة والتمكين. إن هذه الديناميات تؤدي إلى تفشي الخوف والقلق بين النساء، مما يجعلهن أكثر عرضة للتمييز والعنف، ويزيد من صعوبة كسر حلقة العزلة والتمييز التي يعانين منها (Salam@ 10/2023). تُظهر التجارب المتعددة في المجتمعات المحافظة كيف يمكن أن تؤدي المخاوف من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى اتخاذ تدابير قاسية ضد حقوق النساء. في بعض الحالات، وخصوصًا في البيئات المحافظة، تم منع النساء والفتيات من استخدام الهواتف الذكية وتقنيات الإنترنت بشكل كامل تحت ذريعة الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك، في مديرية بني حشيش، وهي مجتمع ريفي في محافظة صنعاء، حيث قام أعضاء المجتمع الذكور بتوقيع وثيقة غير رسمية تهدف إلى منع النساء من استخدام الهواتف الذكية. (KII 04/08/2024 ACAPS 05/11/2021). على سبيل المثال، تم الضغط على النساء والفتيات لإخفاء هوياتهن، حيث تلجأ بعض الفتيات إلى استخدام أسماء مستخدمين ذكورية في الفضاء الرقمي كوسيلة للحصول على شعور من الحرية الإلكترونية. (The Media Line 20/03/2023).

يتجاوز تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا النساء والفتيات ليشمل أسرًا بأكملها، وقد يمتد ليؤثر على المجتمعات ككل. تُظهر إحدى الحالات كيف اضطرت امرأة ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (VBGFT) إلى الانتقال من مدينة إلى أخرى نتيجة تلقيها تهديدات بالقتل (Salam@ 2023). في حالات أخرى، اضطرت عائلات بأكملها إلى الانتقال إلى أحياء

جديدة أو حتى إلى أجزاء مختلفة من اليمن للهروب من «العار» الناتج عن تعرض إحدى نساء العائلة لهذا النوع من العنف. وغالبًا ما يؤدي هذا الانتقال إلى فقدان القدرة على الوصول إلى فرص العمل والشبكات الداعمة، وتكون حالات الانتقال القسري شائعة بشكل خاص في المجتمعات الأكثر محافظة (KII 25/07/2024).

الوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية وزيادة خطر العواقب النفسية السلبية والآثار الأخرى

يزيد العنف القائم على النوع الاجتماعي من خطر تعرض النساء والفتيات لعواقب نفسية، مثل انخفاض تقدير الذات، والقلق، والاكتئاب، والارتياب، وفي الحالات القصوى، الأفكار الانتحارية، مما يؤدي إلى الانتحار أو محاولات الانتحار (Humanitarian Law and Policy 04/01/2024; Salam@ 10/2023). على سبيل المثال، حاولت ناشطة يمنية مشهورة الانتحار بعد تعرضها لأشهر من الابتزاز من جيرانها (Sana'a Center for Strategic Studies 04/09/2023; CIGI 31/05/2023; Salam@ 10/2023). إن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري تؤدي إلى تفاقم هذه العواقب النفسية، أشار المشاركون في مقابلات الخبراء والنقاشات المركزة إلى أن النساء والفتيات اليمنيات يتعرضن بشكل متكرر للوم بسبب تعرضهن لهذا النوع من العنف (KII 02/07/2024; FGD 11/06/2024). ويتضح هذا بشكل خاص عندما تشغل النساء مساحات عامة من خلال مشاركتهن في الأنشطة، حيث أشار أحد الخبراء إلى أن التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا يُعتبر «الثمن» الذي تدفعه النساء نتيجة لكونهن ناشطات (KII 10/07/2024).يؤدي العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (VBGFT) أيضًا إلى تقليل وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية. ونتيجة للضغوط المجتمعية وثقافة اللوم المرتبطة بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد تضطر النساء والفتيات إلى ترك المدرسة أو الجامعة، مما يحرمهن من فرصة العمل وكسب الرزق (Al Mawqea Post 30/10/2022 .(KII 02/07/2024

استكشاف العوامل المحفزة والمفاقمة للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا:

المعايير الاجتماعية السلبية

تُعتبر قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن من القضايا المنتشرة والمتجذرة بعمق في المعايير الجندرية الضارة. هذه المعايير لا تساهم فقط في تطبيع العنف ضد النساء والفتيات، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم هذه الظاهرة. كما هو الحال في العديد من السياقات الأخرى، أصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات أمرًا مألوفًا، حيث يتم لوم الناجيات بشكل ممنهج. (ACAPS 23/11/2023). يمكن أن يُعزى تردد الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في طلب الدعم من شبكاتهن إلى الخوف من اللوم الذي قد يتعرضن له بسبب الانتهاكات والتداعيات المحتملة لذلك، كما هو الحال مع العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام. (KII 10/07/2024; KII 04/08/2024; KII 25/07/2024; Al Mawqea Post 30/10/2022) قد يتجلى هذا الخوف بشكل أكبر في العائلات الأكثر محافظة، حيث يكون هناك احتمال أكبر لاتهام النساء بأنهن السبب في الموقف أو لجلب العار للعائلة. (KII 10/07/2024; KII 04/08/2024; KII 25/07/2024; Al Mawqea Post 30/10/2022).

تلعب الأعراف الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالعار و»الشرف» دورًا محوريًا في تشكيل تجارب الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذه الأعراف تعرضهن للخطر، وتثنيهن عن الإبلاغ، وتسمح للجناة بالإفلات من العقاب. كما يمكن اعتبار السعي للحصول على المساعدة القانونية في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكًا للأعراف الثقافية المقبولة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع وزيادة العنف (ACAPS 23/11/2023).

تُعتبر «جرائم الشرف» من أكثر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي تعقيدًا وخطورة، حيث تتجلى فيها الضغوط الاجتماعية والثقافية بشكل واضح. نتيجة لذلك، تشعر معظم الناجيات من النساء والفتيات بعدم الأمان أو الراحة عند الإبلاغ عن هذه الانتهاكات، حيث يسعين إلى تجنب أي مضاعفات محتملة مرتبطة بالوصمة الاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، خصوصًا إذا تم نشر مثل هذه الحوادث. (Fair Planet 27/01/2023; Salam@ 10/2023; KII 10/07/2024; KII 02/07/2024). بحلول أغسطس 4202، معظم النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا لا يشعرن بالأمان للإبلاغ عن العنف ويمتنعن عن الإبلاغ عنه إلى المؤسسات الرسمية (Salam@ 10/2023).

الوضع القانوني المجزأ في اليمن وضعف الأطر القانونية للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا

يُعَد العنف القائم على النوع الاجتماعي من القضايا الملحة التي تؤثر بشكل كبير على المجتمع اليمني، حيث يفتقر النظام القانوني في البلاد إلى الإطار الضروري لمعالجة هذه الظاهرة، مما يؤدي إلى عدم توفير الدعم الكافي للناجيات ويعزز من عدم المساواة بين الجنسين الذي يساهم في تفشي هذا العنف (ACAPS 23/11/2023). بالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار القانوني القائم، الذي يعاني من الجمود وعدم التوازن، قد أعاق تطور نظام هيكلي يركز على الناجين لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما أثر سلبًا على جهود المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة. في عام 4102، قدمت اللجنة الوطنية للمرأة اليمنية، بالتعاون مع خبراء قانونيين، مشروع قانون لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى البرلمان اليمني. ورغم الموافقة على بعض التعديلات، تم تعليق مشروع القانون بسبب الصراع المستمر. علاوة على ذلك، بين عامي 3102 و4202، اتفقت جميع الأحزاب السياسية اليمنية خلال مؤتمر الحوار الوطني على مسودة للدستور الجديد، ولكن هذه المحاولة أيضًا توقفت بسبب الأوضاع العامة في اليمن. (Fair Planet 27/01/2023).

تواجه اليمن تحديات كبيرة في مجال الفضاء الإلكتروني، حيث إن الصراع المستمر يعوق قدرة التشريعات الحالية والمؤسسات الرسمية على التكيف مع التحول الرقمي. ونتيجة لذلك، تفتقر البلاد إلى مؤسسات وقوانين رسمية مخصصة لمعالجة الجرائم والقضايا المتعلقة بالعنف الذي تيسره التكنولوجيا، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. (Salam@ 10/2023; Carnegie Endowment 11/04/2024; SAM Rights and Liberties 07/12/2022). في بعض الحالات، إذا تصاعد التنمر الرقمي إلى الابتزاز، فقد يُفسر على أنه عقوبة بموجب القانون رقم 21 لعام 4991. يحتوي هذا القانون على أحكام تتناول مختلف الجرائم الرقمية، بما في ذلك القرصنة الإلكترونية (المادة 752) والتشهير (المادة 292) والابتزاز (المادة 313). ومع ذلك، فإن هذه المواد ليست مصممة خصيصًا لمكافحة التنمر الإلكتروني لأنها مدمجة ضمن قانون الصحافة والنشر رقم 52 لعام 0991 (Carnegie Endowment 11/04/2024). لا يمكن تطبيق قانون الصحافة والنشر في العديد من الحالات التي تدور حول العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، حيث أن أي انتهاكات تُرتكب من خلال قنوات التواصل الاجتماعي والتي تقع خارج نطاق قانون الصحافة والنشر (Salam@ 10/2023). في بعض الحالات، تبدو القوانين لمعاقبة بعض الانتهاكات مغيبة تمامًا. في إحدى الحالات المبلغ عنها، سرق فني صورًا شخصية من هاتف امرأة عندما أرسلت هاتفها للصيانة، لكن الفني نفسه لم يتم القبض عليه لعدم وجود قوانين لمحاسبة الجاني (UN Women 2022).

حاليا، عندما يتم الإبلاغ عن الحالات، تعتمد السلطات على أحكام قانون العقوبات لمعالجة العنف الذي تيسره التكنولوجيا وآثاره. (Salam@ 10/2023; Carnegie Endowment 11/04/2024). ومع ذلك، فإن المعلومات المتاحة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن لا توضح ما إذا كان هذا القانون يتم تطبيقه بشكل ممنهج في شمال وجنوب اليمن.

في المجمل، قد تجد النساء أنفسهن محبطات بسبب عدم اتخاذ الدولة أي إجراء. مثال بارز على ذلك هو حالة إحدى الشخصيات العامة والناشطات التي حاولت الانتحار بعد تعرضها للابتزاز من قبل جارها. ورغم أن الشرطة حددت هوية الجاني، إلا أنها فشلت في اتخاذ أي إجراء لعدة أشهر (Sana'a Center for Strategic Studies 04/09/2023; KII 25/07/2024).

ضعف القدرة على الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الوصول المحدود إلى خدمات الاستجابة الموجهة للناجيات لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا

أدى غياب إطار قانوني شامل يركز على دعم الناجيات، بالإضافة إلى نقص الدعم الاجتماعي في معالجة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلى عرقلة جهود النساء في السعي لتحقيق العدالة والإبلاغ عن حالات العنف التي يتعرض لها. (ACAPS 23/11/2023) . نتيجة لذلك، تجد النساء أنفسهن في موقف يتطلب الاعتماد على مقدمي الأمن غير الرسميين للحصول على الدعم والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي خارج الإنترنت. وغالبًا ما يتوجهن إلى الشيوخ المحليين، حيث تلعب النساء من أسر الشيوخ دورًا حيويًا كحلقة وصل، مما يعكس أهمية العلاقات المجتمعية في مواجهة هذه التحديات.(Yemen Policy Center 04/2022). علاوة على ذلك، فإن ضعف آليات إنفاذ القانون على المستوى الوطني، إلى جانب ثقافة لوم الضحايا، يعيق قدرة النساء في المناطق الريفية والحضرية على الوصول إلى المؤسسات الرسمية التي توفر الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء عبر التكنولوجيا أو غيرها من الوسائل (KII 25/07/2024).

في كثير من الأحيان، ونظرًا لعدم وجود معلومات حول كيفية الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، تكون الناجيات من هذا العنف غير متأكدات من أين أو كيفية الحصول على المساعدة القانونية أو المؤسسية، ويلجأن إلى طلب المشورة من الأصدقاء أو الزملاء أو أفراد العائلة عندما يكون ذلك آمنًا (KII 10/07/2024). أشارت أيضًا مقابلتان مع خبراء رئيسيين إلى أن بعض الناجيات لجأن إلى وساطة من شخصيات عامة مثل المؤثرين أو الأفراد العاملين في أو مرتبطين بالمجتمع المدني (KII 25/07/2024; KII 04/08/2024).

توفر بعض منظمات المجتمع المدني أيضًا إدارة للحالات ودعمًا نفسيًا للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا (UN Women 2022). حيث تشعر الناجيات بالأمان في طلب الدعم القانوني وتقع قضيتهن ضمن نطاق القانون اليمني، فقد وجدت دراسة أن النساء قد يلجأن إلى المؤسسات المدنية التي تقدم مشورة قانونية مجانية، وهو أمر ذو قيمة خاصة نظرًا لارتفاع تكلفة الخدمات القانونية وتزايد الفقر في جميع أنحاء البلاد (Salam@ 2023). العديد من منظمات المجتمع المدني تشارك في بناء الوعي وتعزيز المعرفة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، وتثقيف الجمهور حول القضية وتعزيز إجراءات السلامة في الفضاءات الرقمية (FGD 11/06/2024; KII 28/09/2024 KII 10/07/2024; KII 02/07/2024). ذكر أحد منظمات المجتمع المدني تقديم دعم تقني للإبلاغ عن الحسابات على قنوات التواصل الاجتماعي التي لا تتبع قواعد السلوك المقبولة والتي تشارك في العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا. في حالات أخرى، تساعد منظمات المجتمع المدني أيضًا في توفير الدعم النفسي أو إحالة الناجيات إلى الجهات التي تقدم المساعدة النفسية (KII 28/08/2024). ومع ذلك، يبقى مدى استعداد منظمات المجتمع المدني لتقديم الدعم الفعّال في حالة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا غير واضح تمامًا.